عودة السوريين: حلول بين المثالية والواقع

يونس كايا* دويغو ألطون أوغلو يلدز**

* جامعة إسطنبول، تركيا.
** جامعة كركلر إيلي، تركيا.

ملخص: تناقش هذه الدراسة عمليات العودة الطوعية للاجئين السوريين من تركيا إلى بلادهم في ظل انتهاء حكم نظام الأسد. وهي تُبرز أهمية الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بوصف ذلك عوامل رئيسة تؤثر في قرارات العودة. رغم جهود تركيا في تسهيل العودة وتنظيمها، تبقى التحديات كبيرة؛ بسبب الوضع الأمني الهشّ، والبنية التحتية المتضررة في سوريا. وتؤثر الروابط الاجتماعية والاندماج مع المجتمع التركي في قلة رغبة بعض اللاجئين في العودة. تُوصي الدراسة بضرورة تبني سياسات متوازنة تدعم العودة الطوعية المستدامة، مع احترام حقوق اللاجئين، وضمان سلامتهم.

الكلمات المفتاحية: العودة الطوعية، اللاجئون السوريون، الأمن والاستقرار، الاندماج الاجتماعي، سياسات الهجرة.

The Return of Syrians: Solutions between Idealism and Reality

YUNUS KAYA* DUYGU ALTUNOĞLU YILDIZ**

ORCID NO:0000-0002-6624-2884
yunus.kaya@istanbul.edu.tr

ORCID NO: 0000-0002-7576-2259
altunogluduygu@klu.edu.tr

ABSTRACT: *This article analyzes the voluntary return of Syrian refugees from Türkiye to Syria, focusing on key factors such as security, economic stability, and social integration. It highlights the complex dynamics affecting return decisions, including ongoing conflicts, infrastructure challenges, and legal uncertainties in Syria. The study emphasizes Türkiye's role in managing return policies within international legal frameworks, stressing the importance of voluntariness, safety, and sustainability. It also discusses how long-term integration in Türkiye reduces return intentions for many refugees. Effective return strategies require cooperation between national and international actors and a focus on durable solutions.*

Keywords: *Voluntary Return, Syrian Refugees, Security and Stability, Social Integration, Migration Policies.*

* Istanbul University, Türkiye.
** Kırklareli University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
193 - 216

Received Date: 12 / 06 / 2025 • Accepted Date: 14 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-008

المقدمة

في السنوات الأخيرة، ومع موجات الهجرة العالمية المتلاحقة، اتّخذت سوريا موقعًا متقدّمًا بين أكثر الدول المصدّرة للاجئين، حيث خلّفت تداعيات الحرب الأهلية المستمرة منذ أكثر من عقد تغييرات دائمة في ديناميكيات الهجرة الإقليمية. ومنذ سقوط النظام في سوريا، احتدت النقاشات على المستويين الوطني والدولي بشأن العودة الطوعية والآمنة والكريمة للسوريين. وتتمثل العوامل الأساسية المؤثرة في قرارات عودة السوريين في أوضاع الأمن داخل سوريا، وضمان الاستمرارية الاقتصادية، وآليات الاندماج الاجتماعي بعد العودة، والإطار القانوني الناظم للعملية. وإلى جانب ذلك، تُعَدّ التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها تركيا، بوصفها الدولة المضيفة لملايين اللاجئين السوريين، من بين العوامل الحاسمة في تحديد مسار هذه العملية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الفجوة بين المقاربات المثالية لعودة السوريين والواقع القائم على الأرض. وفي هذا السياق، ستتناول الدراسة استمرارية عملية العودة الطوعية في ضوء المعايير الدولية الموجهة لسياسات العودة، والسياسات الحالية لتركيا، والظروف التي توفرها سوريا لعودة اللاجئين، وستناقش السياسات الجديدة التي تنتهجها تركيا بدءًا من عام 2024، وإستراتيجيات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى العراقيل الهيكلية التي يواجهها السوريون خلال هذه العملية. وانطلاقًا من ذلك، ستقدّم الدراسة تحليلاً لعملية العودة استنادًا إلى البيانات المستقاة من المصادر الثانوية والإحصاءات الحديثة.

السوريون في تركيا

أدّت الحرب الأهلية التي اندلعت في سوريا عام 2011 إلى موجة لجوء جماعية نحو تركيا، وجاءت هذه التطورات في فترة شهدت خلالها سياسات الهجرة والجنسية التركية تحوّلات جوهرية.[1]

يرتكز النظام الدولي للاجئين على اتفاقية جنيف في عام 1951، التي تُلزم جميع الدول بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد وُضِعت هذه الاتفاقية استجابةً لأزمة اللاجئين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولا تزال سارية المفعول حتى اليوم. وإلى جانب

ذلك، تنص المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على منح الحق في اللجوء للأشخاص الفارّين من الاضطهاد.

ويُعَدّ الوصول إلى صفة لاجئ عملية معقدة، إذ يزداد التركيز على جهود الاندماج في المجتمع المضيف مع طول مدة الإقامة. هذه الديناميكية تثير لدى الدول مخاوف متزايدة تتعلق بالسيادة والأمن، وتطرح تحديات سياسية وقانونية متعددة. كما أن حركة الأفراد تخلّف آثارًا أعمق وأكثر شمولية مقارنةً بحركة البضائع ورؤوس الأموال، وهذا يزيد من تعقيد سياسات إدارة الهجرة لدى الدول.[2]

بسبب الحرب الأهلية في سوريا، تبنّت تركيا في البداية سياسة «الباب المفتوح» تجاه اللاجئين السوريين، وهذا جعلها الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وقد فرضت موجات اللجوء الجماعي من سوريا إلى تركيا إعادة تقييم الأوضاع القانونية ضمن الإطار الوطني لنظام اللجوء. ففي البداية، وُصِف السوريون بأنهم «ضيوف» أو «ضيوف مؤقتون»، لكن تزايد طلبات اللجوء دفع إلى طرح الحاجة إلى تشريعات قانونية أكثر شمولاً.[3]

وفي هذا السياق، أقرّت تركيا عام 2013 «قانون الأجانب والحماية الدولية» رقم 6458 (YUKK)، ودخل هذا القانون حيّز التنفيذ عام 2014.[4] ويُعد هذا التشريع أول إطار قانوني شامل لإدارة الهجرة في تركيا، إذ وضع أسسًا مؤسسية لإدارة ملف الهجرة، وأنشأ المديرية العامة لإدارة الهجرة، كما نصّ على أحكام تتعلق بوضعيات اللاجئ، واللاجئ المشروط، والحماية المؤقتة.

ويتم التعامل مع السوريين في هذا الإطار ضمن فئة «الحماية المؤقتة»، لا ضمن فئتي «اللاجئ» أو «اللاجئ المشروط». ويُعَدّ ذلك أول اعتراف في النظام التركي للحماية المؤقتة الممنوحة لطالبي اللجوء القادمين من خارج أوروبا. وفي المقابل، تستمر تركيا، بموجب «قانون الإسكان» في عام 1934 واتفاقية جنيف في عام 1951، في منح صفة اللجوء للأشخاص القادمين من أوروبا.

رغم أن تركيا، بدءًا من أكتوبر/ تشرين الأول 2014، منحت السوريين «صفة الحماية المؤقتة» (GKS)، فإن عدم منح هذه الصفة حق المواطنة الكاملة أدى إلى وضع قانوني غير مستقر. ولم يُنظَر إلى صفة الحماية المؤقتة بوصفها حلًّا طويل الأمد أو مستدامًا.[5]

وبحسب الفقرة (ر) من المادة 3/ 1 من «قانون الأجانب والحماية الدولية» (YUKK)، يتضمن القانون التركي ثلاث فئات من الحماية الدولية: اللاجئ، واللاجئ المشروط، والحماية الثانوية. وفي هذا السياق، يشكل مفهوم الحماية الدولية إطارًا عامًّا يشمل هذه الفئات الثلاث، بينما تُصنَّف الحماية المؤقتة خارج هذا بوصفها آلية حماية مؤقتة تستند فقط إلى التشريع الوطني.

الجدول (1): أعداد السوريين تحت الحماية المؤقتة في تركيا حسب السنوات	
عدد الأشخاص الحاصلين على الحماية المؤقتة	السنة
0	2011
14.237	2012
224.655	2013
1.519.286	2014
2.503.549	2015
2.834.441	2016
3.426.786	2017
3.623.192	2018
3.576.370	2019
3.641.370	2020
3.737.369	2021
3.535.898	2022
3.214.780	2023
2.901.478	2024
2.814.402	06.03.2025
[6] 2.782.733	16.04.2025

المصدر: «عدد السوريين تحت الحماية المؤقتة حسب السنوات»، رئاسة إدارة الهجرة بوزارة الداخلية، 5638 geci ci-koruma/ /www.goc.gov.tr :https.

يُظهر الجدول (1) التوزيع العددي للسكان السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة في تركيا. ووفقًا للبيانات الرسمية، فقد شهد عدد السوريين تحت الحماية المؤقتة في تركيا خلال السنوات الأخيرة اتجاهًا نحو الانخفاض.

"وفقًا لتصريح وزير الداخلية علي يرلي كايا بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2025، فقد عاد منذ 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 حتى تاريخه 175,512 سوريًا إلى بلادهم طوعًا وبطريقة آمنة وكريمة ومنظمة"

في 8 ديسمبر/ كانون الأول 2024، ومع سقوط نظام الأسد، بدأت مرحلة جديدة في سوريا، إلا أن الوضع السياسي والإنساني في البلاد لا يزال غير مهيأ لعودة جماعية للسوريين. فالمشكلات الأمنية، وتدمير البنية التحتية، والانهيار الاقتصادي، واستمرار النزاعات، جميعها عوامل تُعقّد مسار العودة.

وبناءً على ذلك، تواصل تركيا العمل بنظام الحماية المؤقتة، كما تسمح للسوريين بالقيام بزيارات «اذهب لترى» بهدف تقييم الأوضاع على الأرض. وخلال الأشهر الثلاثة التي تلت سقوط النظام السابق، لم يعد سوى نحو 301,967 سوري، وهذا يدل على أن وتيرة العودة الجماعية أبطأ من المتوقّع.

وتبرز سياسة «اذهب لترى» التي تتبعها تركيا نهجًا واقعيًّا وحذرًا، يهدف إلى تشجيع العودة الطوعية والواعية. غير أن استدامة العودة تبقى مرهونة بتحسين الأوضاع الأمنية وظروف المعيشة في سوريا بشكل دائم.[7]

وفقًا لتصريح وزير الداخلية علي يرلي كايا بتاريخ 16 نيسان/ أبريل 2025، فقد عاد منذ 9 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى تاريخه 175,512 سوريًّا إلى بلادهم طوعًا وبطريقة آمنة وكريمة ومنظمة. وفي التصريح ذاته، أُشير إلى أن العدد الإجمالي للسوريين الذين عادوا طوعًا من تركيا إلى سوريا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2025 قد بلغ 915,515 شخصًا.[8]

الهجرة العكسية في الأدبيات الأكاديمية

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تبنّى النظام الدولي للاجئين سياسات تهدف إلى تشجيع إعادة توطين اللاجئين في دول ثالثة آمنة، أو منحهم وضعًا قانونيًّا دائمًا في البلدان التي لجؤوا إليها. غير أنه في السنوات الأخيرة، لوحظ تزايد الضغوط الرامية إلى إعادة

اللاجئين إلى أوطانهم. ويُعَدّ مبدأ عدم الإعادة القسرية (Non-refoulement) عنصرًا أساسيًّا في حماية اللاجئين، حيث يبرز ثلاثة شروط أساسية لعودة قابلة للتطبيق: الطوعية، والأمن، والاستدامة.[9]

حتى عام 2024، يُقدَّر أن هناك نحو ستة ملايين لاجئ سوري يعيشون خارج بلادهم، وتتم مناقشة مستقبلهم في إطار ثلاثة خيارات رئيسة، هي: الاندماج في الدول المضيفة، أو إعادة التوطين في بلد ثالث، أو العودة الطوعية إلى سوريا. إلا أن ضعف الدعم للخيارين الأول والثاني دفع الحكومات والمنظمات الدولية إلى تعزيز سياسات تشجيع العودة.[10]

إن عدم تحقّق بيئة آمنة تمامًا للعودة في سوريا زاد من حدة النقاشات حول ما إذا كانت هذه العملية تشكل حلًّا مستدامًا أم لا. وفي هذا السياق، ينبغي النظر إلى عودة السوريين بوصفها عملية تتجلى فيها بوضوح الفجوة بين السيناريوهات المثالية والواقع القائم.

وفي إطار النظام الدولي للاجئين، تناولت الأدبيات الأكاديمية العودة بمفاهيم مختلفة عبر التاريخ. وتُعَدّ فئات مثل العودة الطوعية (Voluntary Repatriation)، والعودة الآمنة (Safe Return)، والعودة القسرية أو المفروضة (Imposed Return)، أطرًا مهمة لفهم كيفية تشكّل سياسات العودة.[11]

العودة الطوعية: تشير إلى عودة اللاجئين إلى بلدانهم بمحض إرادتهم من دون أي ضغط. ومع ذلك، يُعرَف تاريخيًّا أن هذه العملية لم تلتزم دائمًا بمبدأ الطوعية. ففي العديد من حالات العودة التي لم تحصل تحت إشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قُدِّمت للاجئين حوافز اقتصادية أو أُشعِروا بخطر الترحيل القسري.

العودة الآمنة: تؤكّد ضرورة ضمان الأمن الجسدي للاجئين العائدين، وانتهاء النزاعات، وحماية الحقوق الأساسية للإنسان. وقد أظهرت أمثلة مثل أفغانستان والعراق أن بعض اللاجئين العائدين اضطروا للعيش تحت تهديدات أمنية مستمرة.

العودة القسرية: تعني إعادة اللاجئين إلى بلدانهم تحت ضغط سياسي أو قانوني، وهو ما يتعارض مع مبدأ عدم الإعادة القسرية، ويُعَدّ مخالفًا للقانون الدولي.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عمل المجتمع الدولي على تطوير سياسات مختلفة بهدف تشجيع عودة اللاجئين إلى بلدانهم. وقد تولّى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إدارة عمليات «العودة المنظمة» استجابةً لأزمات اللجوء. إلا أن هذه العمليات لم تكن دائمًا مستدامة، إذ واجه اللاجئون عند عودتهم تحديات عديدة. فعلى سبيل المثال، عودة الأكراد من شمال العراق إلى بلادهم بعد سقوط نظام صدام لم توفر حلاً دائمًا لقضية اللجوء، بل عرضتهم لتهديدات أمنية جديدة. وبالمثل، فإن اللاجئين الأفغان الذين لجؤوا إلى الدول المجاورة واجهوا صعوبات كبيرة عند العودة؛ بسبب عدم الاستقرار المستمر في بلادهم.[12]

تُلاحَظ ديناميكيات مشابهة أيضًا في عملية عودة السوريين. إن ميول اللاجئين السوريين إلى العودة، وإمكانية تنفيذ هذه العملية، تُعدّان قضية نقاش مهمة في سياق السياسات العالمية للهجرة. وتبقى عودة اللاجئين السوريين مسألة آنية تحافظ على أهميتها من الناحيتين السياسية والإنسانية. ويؤكد السوريون المقيمون في تركيا أن العودة

لا تقتصر على الجانب الأمني فحسب، بل لا يمكن أن تكون مستدامة ما لم تتوفر ضمانات اقتصادية واجتماعية وقانونية. وتعتمد قرارات اللاجئين بشأن العودة على عوامل عدة، مثل الأمن، والوضع الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، وحالة الغموض القانوني. ووفقًا لنتائج العمل الميداني الذي أجرته جمعية «موڤي كالم» للتضامن والمساعدات الاجتماعية،[13] فإن النساء السوريات يُبدين مخاوفهن من العودة؛ بسبب نقص آليات الدعم الاجتماعي، ومشكلات الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى حالة عدم اليقين بشأن مستقبل أطفالهن.

لكي تتماشى عملية العودة مع المعايير الدولية، يجب تحقيق مبادئ التطوع والأمن والاستدامة.[14] يضمن مبدأ التطوع عودة الأفراد إلى بلدانهم بإرادتهم الحرة ودون تعرضهم لأي ضغوط. ويشير مبدأ الأمن إلى أن العودة تتم فقط في المناطق التي انتهت فيها الحروب والنزاعات وتحقق تأمين السلامة الجسدية. أما مبدأ الاستدامة فيتطلب توفير الظروف التي تتيح للعائدين إعادة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والقانوني.[15] وتشير الأدبيات المتعلقة بالهجرة إلى أن الاندماج الاقتصادي والمهني يزيد من احتمال بقاء المهاجرين بشكل دائم في البلاد التي يقيمون فيها.[16] ولا تزال مدى استيفاء سياسات تركيا تجاه السوريين لهذه الشروط الثلاثة موضوع نقاش مستمر.[17]

العوامل المؤثرة في قرارات العودة

تتشكل قرارات المهاجرين بالعودة إلى بلدانهم الأصلية نتيجة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وأُسرية.[18] تؤدّي الظروف السياسية والاقتصادية في بلدان المصدر، وسياسات الهجرة في البلدان المستقبلة، والعلاقات الدبلوماسية، والملامح الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين، دورًا مباشرًا في تشكيل هذه العملية.[19]

من بين أهم العوامل التي تحدد عودة اللاجئين مسألة الأمن، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وتوفير السكن، ومصادر كسب العيش. وعند غياب هذه الشروط، تبدو العودة المستدامة أمرًا غير ممكن.[20] كما أن مستوى الاندماج والروابط المستمرة مع بلدان المنشأ يؤثران بشكل مباشر في ميول العودة. ويُعدّ اندماج السوريين المقيمين في تركيا منذ سنوات طويلة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا أحد العوامل البارزة في تشكيل

قرارات العودة. وإلى جانب ذلك، فإن سياسات اللجوء، والتشريعات القانونية، ومستوى القبول المجتمعي، قد تحدد سرعة عملية العودة وطبيعتها.[21]

إن الدمار الذي يلحق بالبنية التحتية نتيجة الحروب والأزمات، وانهيار الأنظمة الاقتصادية، يجعل من الصعب على العائدين إعادة التكيف من جديد. وكما لوحظ في دول مثل أفغانستان والبوسنة وكمبوديا وموزمبيق، فإن استدامة العودة تعتمد بدرجة كبيرة على الظروف القائمة في بلد المنشأ.[22] ويُعَدّ انعدام الأمن المادي، والغموض القانوني، وغياب الأمان من أبرز المشكلات التي تعوّق قدرة العائدين على الاستقرار في بلدهم الأصلي على المدى الطويل.[23]

عودة السوريين من تركيا

تُعدّ عودة اللاجئين السوريين من تركيا موضوعًا مهمًّا؛ لا في الرأي العام والأوساط الأكاديمية داخل تركيا فقط، بل في أدبيات الهجرة الدولية أيضًا. وقد شكّل النقاش حول كيفية إدارة عملية العودة في تركيا إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل فيما يتعلق بالسوريين. وتُظهر دراسة التجارب السابقة للعودة الطوعية أن العملية معقدة بطبيعتها. كما أن الطبيعة الدورية للهجرة، والمخاوف الأمنية، وغموض سبل كسب العيش، واستمرار النزاعات الداخلية، تُعَدّ من أبرز العوامل التي تحدّ من نجاح عمليات العودة.

عند النظر إلى أرقام عودة السوريين من تركيا إلى بلادهم (الجدول2 و3 و4)، يتضح أن وتيرة العودة شهدت على مرّ السنوات تقلبات كبيرة تبعًا للوضع الأمني والظروف السائدة في سوريا. ورغم أن وتيرة العودة تسارعت بعد سقوط نظام الأسد، إلا أن حجم هذه العودة وسرعتها لا يزالان يكتنفهما قدر من الغموض.

الجدول: (2) العودة الطوعية السنوية

السنة	العودة الطوعية السنوية	المتوسط الشهري
2017	117.919	9.826
2018	173.124	14.427
2019	93.249	7.770

الجدول: (2) العودة الطوعية السنوية		
السنة	العودة الطوعية السنوية	المتوسط الشهري
2020	39.319	3.276
2021	56.963	4.747
2022	58.758	4.897
2023	76.346	6.362
2024	147.765	12.313

المصدر: دبلوماسية السلام لرجب طيب أردوغان: دراسة حالة سوريا، (منشورات رئاسة دائرة الاتصال الرئاسية، إسطنبول: 2025)، ص. 288.

الجدول: (3) العودة الطوعية اليومية		
الفترة	إجمالي الأفراد / الأسر	المتوسط اليومي
25 نوفمبر – 8 ديسمبر (الأسبوعان الأولان)	3.433 شخصًا / 572 أسرة	245 شخصًا / 41 أسرة
9 ديسمبر – 23 ديسمبر (الأسبوعان الآخران)	23.440 شخصًا / 4.136 أسرة	1.674 شخصًا / 295 أسرة

المصدر: دبلوماسية السلام لرجب طيب أردوغان: دراسة حالة سوريا، (منشورات رئاسة دائرة الاتصال الرئاسية، إسطنبول: 2025)، ص. 288.

الجدول: (4) عدد السوريين العائدين طوعًا حسب السنوات		
السنة	العودة السنوية (أفراد)	المتوسط الشهري (أفراد)
2017	117.919	9.826
2018	173.124	14.427

الجدول: (4) عدد السوريين العائدين طوعًا حسب السنوات		
السنة	العودة السنوية (أفراد)	المتوسط الشهري (أفراد)
2019	93.249	7.770
2020	39.319	3.276
2021	56.963	4.747
2022	58.758	4.897
2023	76.346	6.362
2024	163.292	13.607
2025 (بدءًا من 13 نيسان)[24]	136.545	—
المجموع	915.515	—

المصدر: دبلوماسية السلام لرجب طيب أردوغان: دراسة حالة سوريا، (منشورات رئاسة دائرة الاتصال الرئاسية، إسطنبول: 2025)، ص. 288.

العودة خلال فترة نظام الأسد

كانت عودة السوريين إلى بلادهم خلال فترة نظام الأسد من الموضوعات التي شغلت الساحة التركية، حيث اتُّخِذت ترتيبات وتنظيمات، وتطوير هياكل مؤسسية، وتنفيذ مشروعات وعمليات أمنية متنوعة في هذا المجال. بنت تركيا سياسات العودة على مبادئ العودة الآمنة والكريمة. من الناحية القانونية، تُنظَّم عملية العودة الطوعية بموجب قانون الحماية المؤقتة (YUKK). تنص المادة 87 من القانون على تنظيم عمليات العودة لمقدمي طلبات الحماية الدولية والحاصلين على وضع الحماية، بينما تغطي المادة 60 عمليات عودة المهاجرين غير النظاميين. في هذا السياق، ومنذ عام 2017، طوّرت تركيا سياسات متعددة تهدف إلى عودة السوريين، وكان من بين هذه السياسات إنشاء «مناطق آمنة». ومنذ عام 2019، أصبحت العودة الطوعية محورًا رئيسًا في سياسات الحماية المؤقتة.[25]

يُلاحَظ أن اللجوء طويل الأمد يُقلّل من ميول الأفراد للعودة، ويُعقّد عمليات الاندماج. فبمرور الوقت، يبني اللاجئون روابط اجتماعية واقتصادية جديدة في البلدان التي يقيمون فيها، وهذا يؤثر بشكل مباشر في قراراتهم بالعودة. إن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في بلدان المنشأ، إلى جانب البطالة، وقلة الموارد، ونقص البنية التحتية- تُصعّب إعادة دمج العائدين في المجتمع، وتجعل استدامة عملية العودة غير مؤكدة. في هذا السياق، يُعَدّ النزوح طويل الأمد أحد العوامل الأساسية التي تشكّل قرارات العودة.[26] وأخذت تركيا هذه الحقيقة في الحسبان في سياساتها، حيث أولت اهتمامًا لإستراتيجيات العودة المختلفة حتى قبل التوصل إلى حل دائم للصراع في سوريا. إن إنشاء المناطق الآمنة في سوريا لم يقتصر على تسهيل العودة الطوعية فحسب، بل أسهم أيضًا في الحد من تدفقات الدخول الجديدة.[27] ومع ذلك، وبالنظر إلى حجم عدد السوريين اللاجئين في تركيا، يتضح أن معدلات العودة لم تصل إلى المستويات المرجوة. وفي هذا الإطار، أدّت مواقف نظام الأسد الرافضة للتعاون، واستمرار الصراعات، وحالة العزلة التي تعانيها تركيا من قبل المجتمع الدولي، دورًا مهمًّا في هذا الواقع.

العودة بعد سقوط نظام الأسد

يقدّم تقرير «نظرة عامة على المحافظات السورية للعودة» الصادر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) في 24 نيسان 2025، أرقام اللاجئين الذين عادوا طوعًا إلى سوريا منذ بداية عام 2024 وتوزيعهم حسب أماكن الإقامة. يشير التقرير إلى أن عدد السوريين الذين عادوا طوعًا إلى سوريا من جميع الدول المجاورة خلال الفترة من 1 يناير 2024 حتى 24 أبريل 2025 بلغ 804,067 شخصًا. ويتضمن هذا الرقم كل من عمليات العودة التي حدثت في فترة بقاء نظام الأسد في السلطة (من 1 يناير حتى 7 ديسمبر 2024)، وكذلك عمليات العودة الطوعية التي تلت سقوط النظام في 8 ديسمبر 2024. ويُبرز التقرير أن 443,227 سوريًّا عادوا إلى وطنهم تحديدًا بعد 8 ديسمبر 2024. وقد حصلت أغلب عمليات العودة عبر لبنان (47%) وتركيا (32%). كما يقدم التقرير تفصيلاً لتوزيع السكان العائدين حسب العمر والجنس، بالإضافة إلى المدن التي شهدت أكبر معدلات عودة، موفرًا بذلك رؤية شاملة حول الديناميات الراهنة لعمليات العودة في سوريا.[28]

مع انتهاء الحرب الأهلية في سوريا وسقوط نظام الأسد، تَكوّنت توقعات تشير إلى دخول مرحلة تشهد زيادة وتسريع في عمليات العودة. وبداية من عام 2025، أُعلِن عن اتخاذ إجراءات جديدة تهدف إلى تعزيز فعالية عملية العودة الطوعية. وفي هذا السياق تحقّق ما يأتي:

- زيادة طاقة المعالجة في المعابر الحدودية، وتحويل العمل إلى نظام 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، حيث ارتفعت الطاقة اليومية للمعاملات عند المعابر من 3,020 إلى 19,000 عملية.[29]

- تفعيل نظام مواعيد مركزي يتيح تقديم الطلبات عبر منصة إلكترونية.[30]

- إطلاق آلية دخول وخروج مرخصة، تسمح للسوريين بالسفر لفترات قصيرة إلى سوريا عبر معابر محددة من أجل التخطيط لعودتهم.[31]

- توفير دعم لوجستي؛ لتمكين العائدين من نقل ممتلكاتهم الشخصية ومعدات أماكن عملهم.[32]

- لدعم العودة الطوعية، جرى التخطيط لبناء 240,000 وحدة سكنية مستقلة ضمن مشروعات تشمل توفير السكن والبنية التحتية والخدمات الأساسية، مع هدف إسكان نحو مليون سوري في هذه المناطق، وتسهيل عودتهم إلى وطنهم.[33]

- إنشاء مكاتب لإدارة الهجرة في دمشق وحلب، واتّخاذ إجراءات لضمان قبول الوثائق الصادرة في تركيا، مثل بيانات الهوية للأطفال السوريين المولودين هناك، وسجلات الزواج والطلاق، في سوريا.[34]

- ولتيسير استعداد الأسر للعودة، مُنح كل أسرة حق الدخول والخروج 3 مرات في الفترة من 1 يناير حتى 1 يوليو 2025.[35]

أظهرت الدراسات الاستقصائية حول نوايا عودة السوريين أن الغالبية العظمى من اللاجئين يتأثرون بشكل كبير بعدم الاستقرار الاقتصادي، والمخاوف الأمنية، وعوامل الاندماج الاجتماعي. تشير نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها مركز هارمون للدراسات المعاصرة إلى أن ميول السوريين للعودة تعتمد بدرجة كبيرة على عوامل مثل الأمن، والاستقرار السياسي، والاستدامة الاقتصادية. وفقًا للدراسة، يواجه العديد

من اللاجئين تحفظات بشأن العودة بسبب نقص الثقة في النظام الحالي، وعدم وضوح الفرص الاقتصادية، واستمرار التحقيقات الأمنية. أما بالنسبة للأجيال الشابّة التي عاشت فترة طويلة في تركيا سواء مع أسرها أو بمفردها، والذين أتموا تعليمهم هناك أو ولدوا وترعرعوا في تركيا، فضلاً عن الأفراد المندمجين اقتصاديًّا واجتماعيًّا- فتكون ميولهم للعودة أقل. ويبدو أن فكرة البقاء في تركيا أو الهجرة إلى دولة ثالثة أكثر سيطرة، خصوصًا بين الشباب والأسر التي لديها أطفال.[36]

تجاوز عدد الأطفال السوريين المولودين في تركيا 875 ألف طفل، ويشكّل هؤلاء الأطفال حوالي 30% من السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة.[37] تختلف ميول العودة بين الأفراد بناءً على خصائصهم الديموغرافية والمهنية. إذ تشير البيانات إلى أن معدلات العودة تكون أعلى بين العاطلين عن العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي، بينما يميل العاملون في القطاع العام، وأصحاب الأعمال الحرة إلى البقاء في تركيا.[38] بالإضافة إلى ذلك، يُتوقَّع أن يواصل السوريون الذين أسّسوا مشروعاتهم الخاصة في تركيا نشاطاتهم الاقتصادية والتجارية عبر بناء روابط عبر-وطنية بين البلدين بدلاً من العودة إلى سوريا.[39]

بحسب بآرش أردوغان، فإن عملية العودة إلى سوريا بعد سقوط نظام الأسد تعتمد على عوامل أساسية، مثل: الأمن، والاستقرار السياسي، والاستدامة الاقتصادية. يمكن لإعادة بناء النظام السياسي والبنية التحتية أن تُعززا من ميول العودة. ومع ذلك، تُعَدَّ العودة المفاجئة والواسعة للسوريين الذين عاشوا فترة طويلة في تركيا احتمالاً ضعيفًا. العوامل الرئيسة التي تؤثر في قرار العودة تتمثل في توفير ظروف معيشية آمنة في سوريا، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها السوريون في تركيا. ومع ذلك، وبسبب الآثار المدمرة للحرب، يبدو أن تحسن ظروف المعيشة في سوريا على المدى القصير أمر صعب التحقيق.[40]

تُعَدّ سياسات العودة موضوعًا متعدّد الأبعاد يجب تقييمه في إطار القانون الدولي للاجئين، والديناميات السياسية الداخلية في تركيا، وظروف الأمن في سوريا. تُدار عملية العودة الطوعية للسوريين في تركيا ضمن برامج محددة، وتعتمد على مبدأ «العودة الآمنة، والطوعية، والكريمة، والمنظمة». وتستند هذه العملية إلى المعايير الدولية التي تؤكد ضرورة أن تكون العودة بإرادة اللاجئين الحرة من دون تعرضهم لأي ضغوط.[41]

وفقًا لبيانات إدارة الهجرة، تُقيّم مديريات إدارة الهجرة في المحافظات طلبات السوريين الراغبين في العودة الطوعية، وتُتابِع العمليةَ آلياتٌ رقابية مستقلة، مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) والهلال الأحمر. يقوم المتقدّمون بملء «نموذج طلب العودة الطوعية»، وتعتمده الجهات الرسمية المختصة. يجري إنهاء وضع الحماية المؤقتة للعائدين وتُعلَّم وثائق هويتهم في نظام «GöçNet» بوضع «عودة طوعية» أمام أسمائهم. ولتنظيم عملية العودة، تعمل الوزارات المختصة وإدارة الهجرة ومنظمات المجتمع المدني في تركيا بتنسيق وثيق. جرى تعيين موظفين إضافيين لتسريع الإجراءات على الحدود، وهذا رفع القدرة اليومية لمعالجة المعاملات إلى 20 ألف إجراء. تستمر الجهود لتقليل البيروقراطية وتسهيل إجراءات العودة. توفر تركيا التسهيلات اللازمة في معابر غازي عنتاب- كاركاميش، وشانلي أورفا- أكجاكلا، وكيليس- أونجوبينار، وهاتاي- زيتون ضالي، وجيلفغوزو، ويايلاداغي؛ لضمان إجراء العمليات برضا الأفراد. بالرغم من تسارع عودة السوريين، فإن استدامة هذه العودة تعتمد على تحسن الأوضاع

الأمنية، والبنية التحتية، والظروف الاقتصادية في سوريا. تعمل تركيا على تطوير سياسات شاملة على المستويين الوطني والدولي؛ لضمان عودة آمنة وطوعية للسوريين. ومع ذلك، تبدو احتمالية عودة الأفراد الذين عاشوا فترات طويلة في تركيا، واندمجوا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية هناك أقل. وفي هذا الإطار، يجب أن تُدار سياسات العودة عبر تخطيط طويل الأمد، وتعاون دولي فعال.[42]

توصي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) بتفعيل تطبيقات مرنة، مثل زيارات: «اذهب وانظر» (Go and See) لتمكين اللاجئين من اتخاذ قرارات العودة بشكل واعٍ. وتؤكد أن سياسات العودة التي تُنفَّذ في تركيا يجب أن تقوم على مبدأ الطوعية وفقًا للإطار القانوني الدولي.[43] ووفقًا لكادكوي،[44] فإن تطبيق زيارات: «اذهب وانظر» في تركيا يتيح للسوريين الحاصلين على وضع الحماية المؤقتة فرصة مراقبة الظروف الميدانية وتقييمها مباشرةً قبل اتخاذ قرار العودة.

يجب تناول عملية عودة اللاجئين السوريين لا من خلال السياسات الداخلية في تركيا فقط، بل ضمن إطار القانون الدولي ونظام الحماية الدولية للاجئين أيضًا. تَعُدّ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) آلية يمكن أن تسهم في إدارة عمليات العودة بين تركيا وسوريا. وفي هذا السياق، يمكن ضمان مراقبة العملية عبر توقيع اتفاقيات ثلاثية الأطراف تحت إشراف المفوضية بين الدول المستقبِلة للاجئين وبلدان المنشأ. يوفر الاتحاد الأوروبي تمويلات إضافية لدعم عملية العودة من تركيا، حيث أعلن مفوض الاتحاد الأوروبي عن تقديم مساعدات بقيمة مليار يورو إضافية لدعم عودة السوريين، فضلاً عن الخدمات الصحية والتعليمية.[45] قد يحدد تطبيع العلاقات بين تركيا وسوريا كيفية تشكيل عملية العودة في الإطار الدولي. ومن الضروري تقييم مدى توافق برامج العودة في تركيا مع المعايير الدولية، والعمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة لضمان تنفيذها بشكل فعّال.

إن تناول سياسات العودة من خلال تخطيط طويل الأمد يتطلب أن تُقيّم العملية لا من منظور الأرقام والإحصاءات فقط، بل من زاوية حقوق الأفراد وأمنهم الإنساني أيضًا. إن عمليات العودة الطوعية للسوريين في تركيا لا تتشكل ضمن الإطار الذي يحدّده

صانعو السياسات فقط، بل تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية أيضًا. وتكمن استدامة هذه العودة ودوامها في توفير الظروف الملائمة في بلد المنشأ.[46]

الخاتمة والتوصيات

على الرغم من بدء مرحلة سياسية جديدة في سوريا عقب سقوط نظام الأسد، إلا أن الشروط اللازمة لعودة اللاجئين الطوعية والآمنة والمستدامة لم تتحقق بشكل كامل حتى الآن.[47]

- **الوضع الأمني** : لا تزال فجوة الأمن الناتجة عن نهاية النظام قائمة؛ بسبب الصراع على النفوذ بين الفصائل المحلية والجهات الدولية الفاعلة. ولم تتوفر بعدُ بيئة مستقرة للمعيشة للعائدين بشكل كامل.

- **المشكلات الاقتصادية والبنية التحتية** : تعرضت البنية التحتية في سوريا لأضرار جسيمة جراء سنوات الحرب، وظل الاقتصاد في حالة عدم استقرار. ويُعَدّ نقص الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصحة والتعليم من العوامل الرئيسة التي تعوّق عملية العودة.

- **الضبابية الاجتماعية والقانونية**: لم تُوضع سياسات واضحة بشأن عودة اللاجئين في إطار الإدارة الجديدة، ولا تزال قضايا حقوق الملكية، والوثائق الرسمية، ووضع الجنسية تشكل مصادر عدم يقين.

- **حقوق الملكية والإسكان**: لا تزال إمكانية وصول العائدين إلى ممتلكاتهم غير واضحة. كما تمثل كيفية إدارة عمليات إعادة الإعمار وإمكانية عودة اللاجئين إلى مساكنهم السابقة تحديًا كبيرًا.

بالنسبة للسوريين الذين يعيشون في تركيا منذ فترات طويلة، يحمل قرار العودة حالة من عدم اليقين:

- **ميل البقاء في تركيا** : يصبح خيار العودة أقل جاذبية بالنسبة للسوريين الذين يتلقون التعليم، ويندمجون في سوق العمل في تركيا.

- **خيارات الاستقرار في دول ثالثة**: تستمر الدول المتقدمة بشكل محدود في تنفيذ

برامج إعادة التوطين للسوريين.

- **شروط العودة**: الثقة في سياسات الإدارة الجديدة تؤثر بشكل مباشر في قرارات العودة.

على الرغم من إقامة نظام سياسي جديد في سوريا، يجب ألا تُنظر إدارة الهجرة من خلال محور العودة فقط:

- **سياسات تركيا**: ينبغي جعل سياسات الاندماج طويلة الأمد، والعمل على تخفيف الضغوط في عملية العودة.

- **التعاون الدولي**: من المهم أن تعمل أوروبا والدول الأخرى على إيجاد حلول مشتركة لأزمة اللاجئين وتأسيس آليات دعم اقتصادي.

- **تعزيز الاندماج الاجتماعي**: تطوير فرص التعليم والعمل للسوريين المقيمين في تركيا سيدعم التماسك الاجتماعي.

إن تشديد سياسات الهجرة المحتمل يثير القلق بين المهاجرين. ومن منظور القانون الدولي، تُنتقَد عملية العودة الطوعية؛ لعدم توافقها في بعض النقاط مع المعايير المعتمدة. تُعَدّ الظروف الأمنية والاقتصادية في سوريا هي العوامل الحاسمة التي تحّدد استدامة عملية العودة.

ينبغي على تركيا تطوير سياسة عودة طويلة الأمد تدعم الاندماج الاجتماعي. فلا يمكن أن تشكل عملية العودة حلاً دائمًا من دون توفير الضمانات القانونية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ولتجعل تركيا عملية العودة مستدامة، من الضروري:

1- التعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى.

2- اتخاذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تدعم اندماج العائدين.

3- تطوير سياسات تقلّل من المخاطر التي قد يواجهها السوريون بعد العودة.

إن ضمان الاندماج، والأمن، والاستقرار الاقتصادي يُعَدّ أمرًا حيويًّا لتحقيق حل

طويل الأمد لعملية العودة. وينبغي أن تُناقَش هذه القضايا لا ضمن الخطابات السياسية فقط، بل على أساس حقوق المهاجرين الإنسانية وظروف المعيشة المستدامة أيضًا.[48]

إن انتهاء نظام الأسد لم يحل بشكل كامل مسألة عملية العودة، بل خلق بدلاً من ذلك حالة من عدم اليقين السياسي والاقتصادي الجديد. ولنجاح عملية العودة، يجب تعزيز السياسات المتعلقة بالأمن، والاقتصاد، والاندماج الاجتماعي. إن عدم تقديم العودة خيارًا وحيدًا في سياسات تركيا تجاه السوريين، واحتواء تلك السياسات على خيارات الاندماج وإعادة التوطين الدولية- سيكونان من الأمور الحاسمة في تحقيق حل طويل الأمد. يجب أن تُقيّم عملية العودة ضمن إطار مبادئ الطوعية، والأمن، والاستدامة.

الهوامش والمراجع:

1. Ahmet İçduygu ve Burcu Demiryontar, “Türkiye’de Devlet ve Suriyeli Mülteciler: Çelişkili Politikalar ve
Araçsal Rasyonellik”, İstanbul Ticaret Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt: 21, Özel Sayı, (2022).

2. Mehmet Aktel ve Ümmühan Kaygısız, “Türkiye’de Göç Yönetimi”, Süleyman Demirel Üniversitesi İktisadi ve
İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Cilt: 23, Sayı: 2, (2018).

3. Seçkin Baykal ve Levent Yılmaz, “Yabancılar ve Uluslararası Koruma Kanunu ile Göç İdaresi Bağlamında
Türkiye’nin Yeni Göç Siyaseti”, Optimum Ekonomi ve Yönetim Bilimleri Dergisi, Cilt: 7, Sayı: 2, (2020).

4. Yabancılar ve Uluslararası Koruma Kanunu, Kanun No: 6458, Kabul Tarihi: 4 Nisan 2013, Resmî Gazete, 11
Nisan 2013, Sayı: 28615.

5. Hakan Bostan, “Geçici Koruma Statüsündeki Suriyelilerin Uyum, Vatandaşlık ve İskân Sorunu”, Göç
Araştırmaları Dergisi, Cilt: 4, Sayı: 2, (2018), s. 65.

6. İçişleri Bakanı Ali Yerlikaya'nın 16 Nisan 2025 tarihli açıklamasına göre, Türkiye'de 2 milyon 782 bin 733
geçici koruma altındaki Suriyeli bulunmaktadır (“İçişleri Bakanı Yerlikaya: 9 Aralık 2024’ten bu yana 175
bin 512 Suriyeli ülkesine döndü”), (Erişim Tarihi: 27.04.2025).

7. Ömer Kadkoy, “Geri Dönüş İçin ‘Git ve Gör’: Türkiye’nin Politikası ve Suriye’deki Durum”, Göç
Araştırmaları Derneği (GAR), 1 Nisan 2024, https://gocarastirmalaridernegi.org/tr/yayinlar/gar-blog/3716-geridonus-icin-git-ve-gor-turkiyenin-politikasi-ve-suriyedeki-durum, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

8. Muhammed Nuri Erdoğan ve Hüseyin Cem Dağıstanlı, “İçişleri Bakanı Yerlikaya: 9 Aralık 2024'ten Bu Yana
175 Bin 512 Suriyeli Ülkesine Döndü”, Anadolu Ajansı, 16 Nisan 2025, https://www.aa.com.tr/tr/gundem/icisleri-bakani-yerlikaya-9-aralik-2024ten-bu-yana-175-bin-512-suriyeli-ulkesine-dondu/3539931, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

9. Richard Black, Khalid Koser, Karen Munk, Gaby Atfield, Lisa D’Onofrio ve Richmond Tiemoko, Understanding Voluntary Return, (Home Office Publications, London: 2004).

10. Enes Ayaşlı, “Geri Dönüş Siyaseti: Suriyeli Mültecilerin Dönüş Göçü İhtimali ve Gelecek Senaryoları”,
MiReKoc Çalışma Notları, Ocak 2019, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

11. Bhupinder S. Chimni, “From Resettlement to Involuntary Repatriation: Towards a Critical History of Durable Solutions to Refugee Problems”, Refugee Survey Quarterly, Cilt: 23, Sayı: 3, (2004).

12. Ayaşlı, “Geri Dönüş Siyaseti: Suriyeli Mültecilerin Dönüş Göçü İhtimali ve Gelecek Senaryoları”, s. 4-5.

13. Mavi Kalem, Türkiye’de Yaşayan Suriyelilerin Suriye’ye Geri Dönüş Konusundaki Görüşleri Hakkında Bilgi
Notu, 17 Aralık 2024, https://www.mavikalem.org/wp-content/uploads/2024/12/cMK-Bilgi-Notu-17.12.2024.pdf, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

14. Jeff Crisp ve Katy Long, “Safe and Voluntary Refugee Repatriation: From Principle to Practice”, Journal on Migration and Human Security, Vol: 4, No: 3, (2016).

15. Black vd. Understanding Voluntary Return.

16. Gmelch, G., “Return Migration”, Annual Review of Anthropology, Cilt: 9, (1980). Russell King, “Generalizations from the History of Return Migration”, Ocak, (2001), s. 236.

17. Kemal Vural Tarlan, “Suriye’ye Gönüllü Geri Dönüşler: Söylem ve Uygulama”, Göç Araştırmaları Derneği
(GAR), 13 Mart 2025, https://gocarastirmalaridernegi.org/tr/yayinlar/gar-blog/3747-suriyeye-gonullu-geridonusler-soylem-ve-uygulama, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

18. King, Generalizations from the history of return migration, (2001), s. 236.

19. Süleyman Yıldırım, "Gönüllü Geri Dönüş: Uluslararası Deneyimler ve Türkiye", Liberal Düşünce Dergisi,
Sayı: 110, (2023).

20. Black vd., Understanding voluntary return, (2004).

21. Muzaffer Bimay ve Fuad Jomma, "Misafirlikten Gönüllü Geri Dönüşe Suriyeliler: Zorunlu Göç Serüveninde
Sona Doğru mu?", Giresun Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, Cilt: 10, Sayı: 2, (2024).

22. UNHCR, The State of The World's Refugees 1997: A Humanitarian Agenda, (Oxford: Oxford University Press, 1997).

23. Yıldırım, "Gönüllü Geri Dönüş", s. 190.

24. 2025 yılı için verilen veriler, 13 Nisan 2025 tarihi itibarıyla güncellenen İçişleri Bakanlığı ve UNHCR
raporlarına dayanmaktadır ("İçişleri Bakanı Yerlikaya: 9 Aralık 2024'ten bu yana 175 bin 512 Suriyeli ülkesine
döndü"; UNHCR, "Syria governorates of return overview as of 24 April 2025").

25. Ahmet Hacı ve Burcu Veli, "Suriyeli Göçü ve Türkiye'nin Sığınmacılara Yönelik Politikaları Üzerine Bir
Değerlendirme", Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Cilt: 26,
Sayı: 1, (2024).

26. Yıldırım, "Gönüllü Geri Dönüş: Uluslararası Deneyimler ve Türkiye", s. 196

27. Lale Köklü Karagöz, Ali Kemal Zerenli, Bekir Ömer Fansa ve Mehmet Bayrak, "İçişleri Bakanı Yerlikaya: Son bir ayda 52 bin 622 Suriyeli ülkesine döndü", Anadolu Ajansı, 9 Ocak 2025, https://www.aa.com.tr/tr/gundem/icisleri-bakani-yerlikaya-son-bir-ayda-52-bin-622-suriyeli-ulkesinedondu/3445768, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

28. UNHCR, "Syria Governorates of Return Overview as of 24 April 2025", 24 Nisan 2025,
https://reporting.unhcr.org/document/6142, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

29. Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı
İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 286.

30. Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı
İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 280.

.31 Türkiye'de Sığınmacılar için Bilgi Platformu, "Suriye'ye Gönüllü Geri Dönüşler Hakkında Bilgiler", 2025, https://multecihaklari.info/tr/suriyeye-gonullu-geri-donusler-hakkinda-bilgiler/, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.32 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 280.

.33 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 283.

.34 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 290.

.35 İçişleri Bakanı Ali Yerlikaya 1 Ocak-1 Temmuz 2025 Arasında Tanınacak 3 Kez Çıkış-Giriş Hakkıyla İlgili Açıklamalarda Bulundu", T.C. Ankara İl Göç İdaresi Müdürlüğü, 2025, https://ankara.goc.gov.tr/icisleri-bakaniali-yerlikaya-1-ocak-1-temmuz-2025-arasinda-taninacak-3-kez-cikis-giris-hakkiyla-ilgili-aciklamalarda-bulundu, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.36 Samir Seifan, "Suriyelilerin Ülkelerine Geri Dönüş Olasılıkları", Harmoon Center for Contemporary Studies, 4 Şubat 2024, https://www.harmoon.org/en/researches/suriyelilerin-ulkelerine-geri-donus-olasiliklari/, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.37 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 287.

.38 Kadkoy, "Geri Dönüş İçin Git ve Gör", 2025.

.39 Sema Buz ve Sema Korç, "Mültecilere Yönelik Kalıcı Çözümlerden Biri Olarak Gönüllü Geridönüş", Sosyal Politika Çalışmaları Dergisi, Cilt: 21, Sayı: 50, (2021), s. 200.

.40 Barış Erdoğan, "Dönmek İstemeyen Suriyelilere Baskı Artar mı?", Üsküdar Üniversitesi, 2024, https://uskudar.edu.tr/tr/icerik/57764/donmek-istemeyen-suriyelilere-baski-artar-mi, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.41 "Gönüllü Geri Dönüş", T.C. İçişleri Bakanlığı Göç İdaresi Başkanlığı, 2025, https://www.goc.gov.tr/gonullugeri-donus, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.42 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 285.

43. Fundanur Öztürk, “Suriye'ye Türkiye'den Gönüllü Geri Dönüş 'Henüz Yoğun Değil': Günde Kaç Kişi
Dönüyor?”, BBC News Türkçe, 2024.

44. Kadkoy, Geri dönüş için “git ve gör”: Türkiye’nin politikası ve Suriye’deki durum, 2025.

45. Emre Başaran, “Erdoğan’la Görüşen Von Der Leyen, Suriyeli Mülteciler İçin Türkiye’ye Ekstra 1 Milyar Euro
Yolda”, Euronews Türkçe, 17 Aralık 2024, https://tr.euronews.com/2024/12/17/erdoganla-gorusen-von-derleyen-suriyeli-multeciler-icin-turkiyeye-ekstra-1-milyar-euro-yo, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

46. International Blue Crescent Relief and Development Foundation (IBC), IBC Situation Report on Voluntary Return to Syria, 2024, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/situation-report-voluntary-return-syria, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

47. International Organization for Migration (IOM), Syrian Arab Republic — Community Baseline Assessment — Round 1 (01–28 February 2025), 2025, https://dtm.iom.int/reports/syrian-arab-republic-community-baseline-assessment-round-1-01-28-february-2025?close=true, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

48. Ayaşlı, "Geri Dönüş Siyaseti: Suriyeli Mültecilerin Dönüş Göçü İhtimali ve Gelecek Senaryoları", 2019.

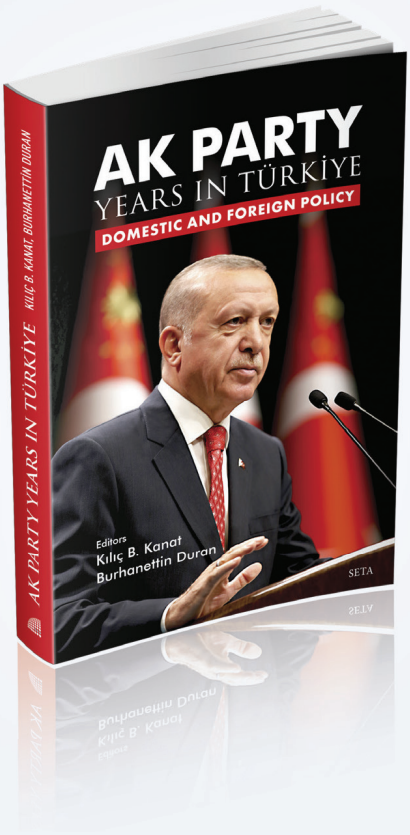

AK Party Years in Türkiye | Domestic and Foreign Policy

May 2023 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

The AK Party years in Türkiye have been truly transformational. When the party was established in 2001, the country was going through major economic and political crises. Today, under the leadership of President Erdoğan, Türkiye is a middle power with serious global ambitions. In the nearly two decades since its inception, the AK Party has been confronted with major domestic and foreign policy challenges.

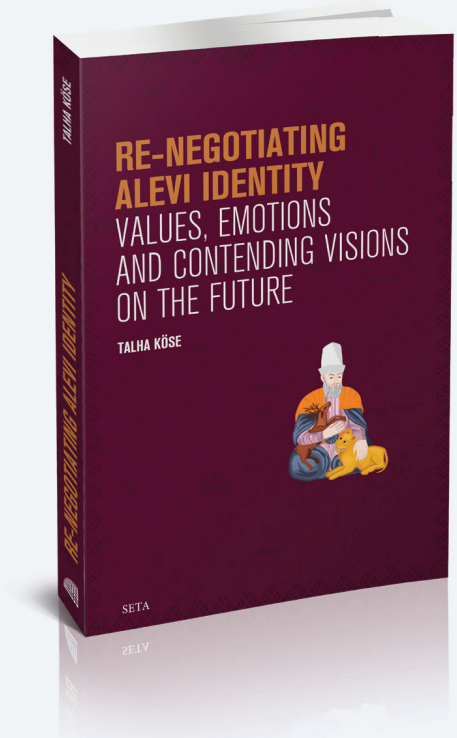

Re-Negotiating Alevi Identity | Values, Emotions and Contending Visions on the Future

May 2023 | Talha Köse

This book investigates the transformation and the politicization of Alevi identity within the social and political context of post-1980 Türkiye. This study specifically focuses on the role of collective emotions and values in forming and transforming Alevi identity